

[مصطلحا "معجم" و "قاموس": بين مبدأ الشبوع وقاعدة وحدة المصطلح]

إعداد الباحث:

د. أحمد أحمد عمر (موريتانيا)

(دكتوراه في اللسانيات وقضايا اللغة العربية)

المقدمة:

تعتبر ظاهرة الترادف ظاهرة قديمة متجددة في اللغة أي لغة، ذلك بأن اللغة مشترك واصطلاح، ما يجعل الدقة في المسافة بين الدوال والمدلولات صعبة التحقيق والمنال.

غير أن هذا الاشتراك في الدلالة خاص باللغة العامة، وينبغي أن يختفي حين نكون أمام مصطلحات العلوم التي لا تحتمل التعدد والضبابية، إذ كل تعدد في المصطلحات يخلق تشويها وخلطا في المفاهيم.

وفي هذا الإطار فقد ظهر في العربية مصطلحا "معجم" و "قاموس" للدلالة على المفهوم نفسه. وقد وقف اللسانيون العرب مواقف مختلفة في وجه هذا الإشكال المصطلحي. وهو ما نتناوله هنا بالدراسة، فخصصنا محورين لمعالجة هذا الإشكال؛ يتعلق الأول بمواقف اللسانيين العرب من ترادف المصطلحين، والثاني بعرض هذين المصطلحين على ميزان مبادئ علم المصطلح.

1. مواقف اللسانيين العرب من ترادف مصطلحي "معجم" و "قاموس":

لما كان علم المصطلح ينطلق من مبدأ هو المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، والمفهوم الواحد للمصطلح الواحد، وكان خلاصة حديثنا أعلاه أن مصطلحي "معجم" و "قاموس" أصبحا يطلقان على مفهوم واحد، كان حتما على اللغويين والمعجميين والمصطلحيين العرب الوقوف عند هذا الإشكال، وأن يطبقوا نظرياتهم التي يطالبون بتطبيقها على حقول العلم على حقلهم الخاص بهم، حتى يكون في ذلك إقناعا بمطابقتهم بتوحيد المصطلحات في الحقول الأخرى.

في سبيل مراعاة المبدأ المصطلحي أعلاه انبرى بعض اللسانيين العرب للتفريق بين مصطلحي "معجم" و "قاموس" محددين لكل واحد منهما مفهوما خاصا به، فأفردوا للمفهوم الذي كان يدل عليه مصطلح "معجم" (مجموع المفردات المختارة التي يضمها كتاب مع معلومات لغوية أو معرفية عنها) مصطلح "قاموس"، بينما وضعوا مصطلح "معجم" إزاء مفهوم المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلم/ المستمع اللغوية.⁽¹⁾

وقد ذهب إلى هذا الرأي كثير من اللسانيين العرب، وسنقتصر في هذا المقام على نماذج منهم للتمثيل على الفكرة:

¹ . د. علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، (الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) عدد/48، 1999، ص:21.

أولاً: نلتمس من بعض النصوص التي أتى بها الدكتور عبد السلام المسدي (1981م)⁽²⁾ تفريقاً بين المصطلحين (معجم وقاموس)، في محاولة منه لربط ما هو "قاموسي" بشيء ملموس، وما هو "معجمي" بشيء مجرد، يقول: «... ثم تجتمع الوسائل الأربع [النحت، الدخيل، المجاز، الاشتقاق] وتتوزع مجدداً إلى زوجين متضاعفين يترافق فيهما النحت والدخيل في واد، والمجاز والاشتقاق في آخر. فاللذان في الوادي الأول يُفضيان إلى توليد قاموسي ومعجمي في نفس الوقت، بما أنهما يتسبان في خلق ملفوظ جديد لا يحتويه قاموس اللغة بدءاً، فضلاً عن الشحنة الدلالية المستحدثة، أما المجاز والاشتقاق فيُفضيان إلى توليد معجمي Lexicologique دون أن يكون بالضرورة توليداً قاموسياً Lexicographique».⁽³⁾ فما يمكن أن يستشف من هذا النص أن صاحبه يفرق بين المعجمي والقاموسي. حين أطلقهما أوصافاً على "التوليد" - باعتبار القاموسي في "النحت" و"الدخيل" دالاً جديداً يزيد في دوال المعجم/القاموس وكذلك في مدلولاته، بينما لا تزيد دواله في حالة "المجاز" و"الاشتقاق" لكون الدال لا يتغير في هذه الحالة إنما الذي يتغير فقط هو المدلول.

والذي نريد الوصول إليه من هذا هو أنه في ربطه بين الوحدات المعجمية الناتجة عن دوال جديدة لمدلولات جديدة وبين وصف "قاموسي" يكون قد راعى التفريق الذي ذكرناه آنفاً بين المصطلحين (معجم، قاموس) حين قابلنا مصطلح "قاموس" بالكتاب الذي يحتوي قائمة من مفردات اللغة؛ لأنه في هذا الصنف من التوليد نكون أمام دوال جديدة وبالتالي مداخل جديدة، عكس المفهوم الآخر (المعجمي) الذي ظل حاضراً في كل الوسائل (النحت، الدخيل، المجاز، الاشتقاق) لكون العبرة فيه ليست في دواله فحسب بل باعتبار مخرجات كل وسيلة من الوسائل الأربعة المذكورة وحدة معجمية سواء اختلفت مدلولاتها باختلاف دوالها أو اتحدت دوالها واختلفت مدلولاتها.

ثانياً: يعتبر الدكتور عبد العلي الودغيري (1989م) من أوائل اللسانيين العرب الذين نادوا بضرورة التفريق بين مصطلحي "معجم" و"قاموس"، مرتكزاً في ذلك على مخرجات الدراسات المعجمية الحديثة، يقول: «استعملت في هذا البحث - كما في أبحاث سابقة - مصطلحي (قاموس) و (معجم) بمعنيين مختلفين، شعوراً مني بضرورة التمييز بين مفهومين أصبح الفصل بينهما في الدراسات المعجمية المعاصرة أمراً واضحاً تماماً. والمفهوم الأول [قاموس] يراد به كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي أو ثقافي، ويجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معينين. وهذا المفهوم هو الذي يناسب أن نطلق عليه مصطلح (قاموس) في مقابل اللفظ الأعجمي (Dictionnaire). وأما المفهوم الثاني فيعني ما هو أشمل وأعمق، وهو المجموع المفترض (أي الموجود بالقوة لا بالفعل) واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، أو يمكن أن تمتلكها احتمالاً، بفعل القدرة

² . إشارة إلى تاريخ أصل النص، إذ هو في الأصل بحث قدم للتداول والنقاش في نوفمبر 1981 بتونس، في ندوة تحت عنوان "اللسانيات في خدمة اللغة العربية".

³ . د. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1984، ص: 47.

التوليدية الهائلة للغة. وهذا ما يناسب أن نطلق عليه مصطلح (معجم) في مقابل معنى من المعاني الاصطلاحية الحديثة لكلمة (Lexique) الأعجمية».⁽⁴⁾

يتضح من دعوة الودغيري إلى هذا التفريق انعكاس ما وصل إليه الدرس المعجمي الحديث؛ حيث ظهر مفهوم الرصيد المفرداتي للغة ما إلى جانب ما يُدَوّن بين دفتي كتاب من مفردات، وبالتالي دعا ظهور المفهوم الجديد إلى ضرورة وضع مقابل له، فاستحسن اللسانيون - ومنهم الودغيري - لعلمهم أولاً بالمفهوم الجديد ولوعيتهم ثانياً بالفرق بين المفهومين، إفراد مصطلح (معجم) للمفهوم الجديد والبقاء على مصطلح (قاموس) للمفهوم القديم الشائع (مجموع مفردات بين دفتي كتاب).

- وقد سار على هذا النهج الدكتور إبراهيم بن مراد (1994م) حين اختار الفصل بين المفهومين (معجم، قاموس) بتعيين مصطلح من المصطلحين لكل واحد منهما، يقول: «لمصطلح "معجم" في اللسانيات الحديثة مفهومان: الأول عام، وهو مجموع الوحدات المعجمية التي تكون لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعية واحدة، أي إنه مجموع المفردات المكونة للغة ما من اللغات، والقابلة للاستعمال بين أفراد الجماعة اللغوية ليعبروا بها عن أغراضهم. [...] وهو بهذا المفهوم معبر عما يسمى "مقدرة" (Compétence) الجماعة اللغوية، وهو يقابل المصطلح الفرنسي "Lexique" والمصطلح الإنجليزي "Lexicon". ومفهوم المصطلح الثاني خاص، وهو أنه مدونة (Corpus) المفردات المعجمية في كتاب، مرتبة ومعروفة بنوع ما من الترتيب والتعريف. [...] ويطلق البعض على المعجم بهذا المفهوم مصطلح "القاموس"، ويقابله في الفرنسية مصطلح Dictionnaire، وفي الإنجليزية مصطلح Dictionary».⁽⁵⁾

- أما الدكتورة ليلي المسعودي (1998م) فقد سلكت خطاً مختلفاً في استخدام المصطلحين؛ حيث تجاوزت التفريقات السابقة بين "المعجم" و"القاموس" القائمة على ما توصل إليه علم المعجم (Lexicologie) الحديث، ففرقت بينهما باعتبار كل واحد منهما مجموع مفردات في كتاب ما، ووضعت جدولاً في دراستها لمعالجة وتبيين الفوارق بينهما، تقول: «... ويبين الجدول أن المعجم يكون متعدد اللغات في حين أن القاموس يمكن أن يكون أحادي اللغة أو متعدد اللغات. كما يتسم الأول بغياب التعاريف والاكتفاء بتقديم مجموعة من المصطلحات في شكل مقابلات معجمية تنبني على علائق التكافؤ القائم أو المفترض بين اللغة المصدر واللغة أو اللغات الهدف».⁽⁶⁾

غير أن ما ذهبت إليه المسعودي من اتسام "المعجم" بغياب التعاريف اجتهد اصطلاحياً غير مألوف، فالمعجم في هذه الحالة أقرب إلى دائرة ترجمة ونقل المصطلحات، وهو ما عبر عنه الدكتور إبراهيم بن مراد بقوله: «... ثم إن اكتفاء مؤلفيها (المعاجم المختصة الحديثة) في الغالب - بإيراد قوائم من المصطلحات الأعجمية المقابلة بمصطلحات عربية قد أفقدها أهم أركان المعجم، وهو التعريف، فهي إذن ليست معاجم

4. د. عبد العلي الودغيري، (الهامش رقم 1 من بحث قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي)، مجلة اللسان العربي (الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، عدد/33، 1989، ص: 130.

5. د. إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية (تصدر عن جمعية المعجمية بتونس)، عدد/9-10، ص: 29-30.

6. دة. ليلي المسعودي، ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية: مقارنة لسانية، مجلة اللسان العربي (الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، (164-180)، عدد/46، 1998، ص: 166.

بالمعنى التام. فالمسائل التي تثيرها المعاجم العلمية المختصة العربية الحديثة إذن لا تتصل بالمعجمية ومباحثها بقدر ما تتصل بقضايا نقل المصطلح العلمي الأعجمي إلى العربية».⁽⁷⁾

ويتماهى ما ذهب إليه المسعودي من غياب للتعريف في "المعجم" وكونه يكون ثنائي اللغة إلى ما أورده جان ديوبوا Jean Dubois في قاموسه "Dictionnaire de Linguistique" في أحد تعاريفه⁽⁸⁾ التي أوردها تحت مصطلح "معجم" "Lexique"، يقول: «"معجم": 1. في إطار الصناعة القاموسية، يمكن أن تحيل كلمة "معجم" إلى نوعين من التصنيف: كتاب يضم لائحة المصطلحات المستخدمة من طرف كاتب، أو في علم، أو تقنية. أو قاموس ثنائي اللغة مخصص ليقدم في شكل متواز وحدات معجمية للغتين المقابلتين. ف"معجم" بهذا المعنى إذن يتعارض مع "قاموس"».⁽⁹⁾

وقراءة فاحصة لكل هذه الآراء وهذا الاختلاف في المصطلحات يمكن أن تُرجع لنا سبب ذلك إلى قضيتين: أولاهما تتعلق بالتخصص اللساني والحرص على وجود لسانيات عربية، مسيرة للعلم، من خلال وضع مقابلات للمصطلحات الغربية. وهو أمر مشروع بل مطلوب. والقضية الثانية تتعلق بمحاربة التعدد المصطلحي في العربية بأن يوحى كل مصطلح على مفهوم واحد.

وبالتالي فإننا نقول مع الدكتور علي القاسمي: «إن اجتهادات اللسانيين التي مر ذكرها والمتعلقة بإعادة تعريف لفظي "معجم" و"قاموس" للتعبير عن مفاهيم لسانية جديدة هي محاولات مشروعة، بل مستحبة، لثلاثة أسباب: الأول: إن ظهور مصطلحات جديدة تثرى اللغة كان دائما نتيجة اجتهادات من لدن الناطقين بتلك اللغة. ثانيا: إن من حق الباحث، بل من واجبه، أحيانا أن يبدأ بتعريف المصطلحات التي يستخدمها في بحثه ليوقف القارئ على دلالتها بيسر، فالاصطلاح تواضع واتفاق وليس إلهاما ولا تنزيلا. ولهذا قيل "لا مشاحة في الاصطلاح". وثالثا: إن تلك الاجتهادات كان دافعها تحقيق التماسك المصطلحي ودقة التعبير عن المفاهيم، وذلك بتطبيق مبدأ التخلص من الترادف والاشتراك اللفظي ومبدأ الاقتصاد في اللغة الذي يحث على تفضيل المصطلح المفرد على المصطلح المركب».⁽¹⁰⁾

⁷ . د. إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1/، 1993، ص: 7-8.

⁸ . نشير هنا إلى أن المؤلف عرف مصطلح "معجم" تعريفات عدة، واضعا كل واحد منها في إطار معين (الصناعة القاموسية، اللسانيات العامة)، حيث عرفه في إطار "اللسانيات العامة" بأنه: (مجموع الوحدات المكونة للغة مجموعة ما). وهو المفهوم نفسه الذي رأينا سابقا عند اللسانيين أعلاه.

⁹ . Jean Dubois, **Dictionnaire de Linguistique**, Larousse-Bordas/VUEF 2002, p: 282.

¹⁰ . د. علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مرجع سابق، ع/48، ص: 27-28.

2. مصطلحا "معجم" و "قاموس" في ميزان مبادئ علم المصطلح:

يرجع استعمال لفظ "معجم" أولاً إلى علماء الحديث قبل أن يستخدمه علماء اللغة، ولم يرد هذا اللفظ في عناوين هذا الصنف من الأعمال إلا في أواخر القرن الرابع الهجري؛ في "المعجم في بقية الأشياء" لأبي هلال العسكري (ت 395هـ)، وفي أواخر القرن الخامس الهجري في "معجم ما استعجم أسماء البلاد والمواضع" لأبي عبيد البركي (ت 487هـ).⁽¹¹⁾

ولا يحتاج إلى برهان أن مصطلح "قاموس" ظهر متأخراً على مصطلح "معجم"، فبعد أن كان يدل لغويًا على "وسط البحر" بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر مع بدايات عصر النهضة الحديثة بمعناه المتعارف اليوم المرادف عندهم للمعجم.⁽¹²⁾ وفي هذا السياق يقول الدكتور عدنان الخطيب: «... وكان للشدياق مؤلف كتاب "الجاسوس على القاموس" أثر كبير في شيوع الكلمة [قاموس] بمعناها المولّد. وعندما ألف الشرتوني معجم "أقرب الموارد" سنة 1890م أثبت فيه المعنى المولّد لكلمة "قاموس" [...] وانتهى الأمر بالمعنى المولّد لكلمة "قاموس" اليوم إلى إقراره من قبل مجمع اللغة العربية في القاهرة، وهكذا خرج "المعجم الوسيط" معرفاً للكلمة بما يلي: القاموس: البحر العظيم، و: عَلم على معجم الفيروزآبادي، وكل معجم لغوي على التوسع». ⁽¹³⁾

ويرجع سبب توسع كلمة "قاموس" للدلالة على المعجم اللغوي الشهرة الفائقة التي حظي بها "القاموس المحيط" للفيروزآبادي (ت 817هـ) حتى أصبح لفظ "القاموس" من دون "المحيط" علماً عليه، وبالتالي أصبح الناس بعد ذلك يطلقون كلمة "قاموس" على أي معجم آخر من باب إطلاق اسم أحد أفراد النوع على النوع كله.⁽¹⁴⁾

من هنا يظهر أن مصطلحي "معجم" و "قاموس" ظلاً يطلقان على المفهوم نفسه ابتداءً من القرن التاسع عشر وحتى عام 1960م سنة صدور "المعجم الوسيط"، وربما امتد هذا الترادف إلى ما بعد ذلك بل إلى اليوم.

وإذا كان علم المصطلح جاء لينظم العلوم من خلال وضع أسس تنبغي مراعاتها في الجهاز المفاهيمي لكل علم موازاة مع ذخيرته المصطلحية؛ فإن هذين المصطلحين ليسا بدعا من مجموع المصطلحات. ولما كان العلم، أي علم، لا يحتمل التباين بين مفاهيمه ومصطلحاته الدالة عليها، من حيث تعدد المصطلح والمفهوم واحد أو العكس، كان المصطلحيون يسهرون على هذه المسألة، بتخصيصهم مصطلحين للتعبير عن مفهومين مختلفين.

ولم يكن اللسانيون/ المصطلحيون حالة شاذة في هذه القضية؛ حيث - كما رأينا أعلاه - ظلوا يراقبون قدوم المفاهيم والتعامل معها وضعاً وتوليداً، وما مسألة المفهومين (قائمة الكلمات المعرفة المرتبة ترتيباً معيناً في كتاب) و (مجموع الكلمات المحتملة في لغة مجموعة ما) ببعيدة، حيث أسالوا المداد في سبيل التفريق بين المفهومين بوضع مصطلح لكل واحد منهما محاولة للحد من التشويش الذي يصاحب لغة العلم.

غير أن مبادئ وضع المصطلح لا تقف عند هذا المبدأ الذي ركز عليه أصحابنا "أحادية المصطلح" في وضع مصطلحي (معجم، قاموس)، بل هناك مبادئ أخرى يعتبر مبدأ "الشيوع" من أهمها؛ ذلك بأنه لكي تكون

11. ينظر: المرجع السابق، ص: 28-29.

12. ينظر: د. أحمد شفيق الخطيب، القواميس فن وعلم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 78، ج: 3، ص: 539.

13. د. عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط/ 2، 1994م، ص: 50-51.

14. ينظر: د. علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مرجع سابق، ع/ 48، ص: 24.

مراعاة المبدأ الأول مجدية في حالة العربية مثلاً «ينبغي أن لا يتعارض مع الاستعمال الساري، وأن يحظى بقبول الناطقين باللغة العربية حتى ينال مرتبة الشيوخ». أما إذا اقتصر أمره على فئة محدودة تخالف المتفق عليه بين الجمهور فإن تلك المحاولات قد تؤدي إلى عكس ما تتوخاه، وتنتج عنها ازدواجية مصطلحية تعيق حركة انتقال المعرفة، وتضر بالتواصل بين أبناء الأمة الواحدة».⁽¹⁵⁾

هذا في حالة شيوخ المصطلح الأول، أما إذا احتجّ على ذلك بأن مصطلح "معجم" لم يكن شائعاً لهذا المفهوم وإنما شاع في القرن العشرين، فإن استحضار مبدأ "الشيوخ" لا يكون مطروحاً إذ المصطلحان ليس بينهما ما يتصف بهذه الصفة، وفي هذه الحالة فإن مبدأ آخر هو "الاستعمال" يكون هو الحكم بعد حين، إذ يفضي هذا المبدأ إلى مبدأ "الشيوخ" الآنف الذكر. وفي هذا المضمار يقول الدكتور عبد السلام المسدي: «... فالمصطلح يُبتكر فيوضع ويُبتّ فيُقذف به في حلبة الاستعمال، فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمحي، وقد يدل بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعية وتتنافس في "سوق" الزواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضعف».⁽¹⁶⁾ وفي السياق ذاته يؤكد الدكتور عبد العلي الودغيري على ضرورة كثرة الاستعمال، يقول: «... على أن يكون المعيار هو كثرة الاستعمال، أما ما لم يشع ولم يكثر استعماله وتداوله فظل أمره مقصوراً على كاتب بعينه أو شاعر بذاته أو متكلم وحيد من متكلمي اللغة، فهو ما ينبغي إهماله وعدم الالتفات إليه».⁽¹⁷⁾

وإذا تقرر أن مبدأ "الاستعمال" هو الحكم بين المصطلحين فإن إحصائية قد أعدها الدكتور علي القاسمي يمكن أن تساعد في الحكم على أيهما المصطلح الذي ينبغي أن تكون له الأحقية في الدلالة على (قائمة المفردات المعرفة المرتبة ترتيباً ما في كتاب)، يقول في خلاصتها: «... وهكذا فمن بين 624 عملاً معجمياً يحمل أحد الاسمين نجد أن 362 منها (أي نسبة 58%) يحمل اسم "معجم"، و262 منها (أي نسبة 30%) يحمل اسم قاموس».⁽¹⁸⁾ وإذا كانت هذه الإحصائية قامت على معاجم ما قبل 1998م فإن حركة الصناعة القاموسية تقلصت بعد 1998م تقلصاً كبيراً بظهور التقانة، وأصبحت تحاول الاستفادة منها على مدى سنين ليحصل لها ذلك، ويكون الحضور القوي للمصطلح "معجم" ابتداءً بـ "معجم المعاني" الألكتروني وانتهاءً بـ "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية" الذي بدأ العمل فيه سنة 2013م، ثم "المعجم التاريخي للغة العربية" الذي يتولى تنفيذه مجمع اللغة العربية بالشارقة وقد بدأ العمل فيه 2017م.

15. المرجع السابق، ص: 26.

16. د. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، مرجع سابق، ص: 27.

17. د. عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشريقي، مرجع سابق، ص: 223-224.

18. د. علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مرجع سابق ع/48، ص: 30.

الخاتمة

من خلال ما سبق وابتداء من عرض نماذج من آراء بعض اللسانيين محاولة للتفريق بين مصطلحي "معجم" و"قاموس"، ووصولاً إلى المبادئ المصطلحية لوضع المصطلح أو قبوله، يتضح أنه في الأخير قد حكم مبدأ "الاستعمال" لمصطلح "معجم" ليكون مصطلحاً أقوى للدلالة على مفهوم (قائمة الوحدات المعجمية، المعرفة، المرتبة حسب ترتيب ما بين دفتي كتاب).

المراجع:

إبراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط/1، 1993.

إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية (تصدر عن جمعية المعجمية بتونس)، عدد/9-10.

أحمد شفيق الخطيب، القواميس فن وعلم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 78، ج: 3.

عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، 1984.

عبد العلي الودغيري، (الهامش رقم 1 من بحث قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي)، مجلة اللسان العربي (الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، عدد/33، 1989.

عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط/2، 1994م.

علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقية في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي، (الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) عدد/48، 1999.

ليلى المسعودي، ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية: مقارنة لسانية، مجلة اللسان العربي (الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، (164-180)، عدد/46، 1998.

Jean Dubois, **Dictionnaire de Linguistique**, Larousse-Bordas/VUEF 2002. -9